

## المصرف الصناعي العراقي ودوره في عملية التنمية الصناعية خلال المدة (1958-1963)

### دراسة تاريخية

م.م. ميثم عبد الخضر السويدي

أ.د. وفاء كاظم الكندي

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

Wafaa kind77@gmail.com

### ملخص البحث

قبل قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958 كان المصرف الصناعي مرتبطاً من الناحية الادارية والتنظيمية بوزارة الاقتصاد، وبعد ذلك أعيدت هيكلة تنظيمه وأصبح مرتبطاً بوزارة الصناعة، ومن اجل النهوض بالواقع الصناعي على اعتبار انه المحرك الرئيس لعمليات الاقتصاد المختلفة، عملت الحكومة العراقية على الاهتمام بقطاع الصناعات التحويلية وخاصة الانشائية منها وذلك من اجل ارتقاء وتطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي فكان توجه المصرف الصناعي بدعم هذا القطاع، وظهر ذلك بوضوح من خلال مساهمته باربع شركات اختصت بالصناعات الانشائية بلغت رؤوس اموالها المدفوعة بحدود (2450) ألف دينار ، في حين بلغ عدد الشركات العاملة في الصناعات الغذائية شركات بلغت رؤوس اموالها المدفوعة (1050) ألف دينار تليها الصناعات النسيجية بواقع شركتين بلغت رؤوس اموالها (2050) ألف دينار، ثم الصناعات الجلدية والتي كانت تعمل في هذا المجال شركة واحدة بلغ رأس مالها بحدود (190) ألف دينار، إلا أن هذا الترتيب لا يظهر واقع الحال بصورة صحيحة إذ أن الدعم والتطوير ليس فقط من خلال عدد الشركات وانما تحتل المساهمة المالية المركز الأول في التقويم، وعليه فان الصناعات النسيجية احتلت المرتبة الأولى في استثمارات المصرف الصناعي، إذ بلغت نسبة مساهمته في هذا الفرع من الصناعات بحدود (41%) من إجمالي مساهمات المصرف في رؤوس اموال صناعات القطاع العام ، ومنذ مطلع عام 1960 اخذ المصرف الصناعي على عاتقه مهمة تنمية الصناعة الوطنية بتسهيل مهام تطويرها ودعمها بكل الوسائل المتوفرة لديه مادياً وفنياً ومعنوياً ، ومن اجل تحقيق هذه الأهداف فقد اقرت إدارة مجلس المصرف بجلستها المنعقدة بتاريخ الثاني والعشرين / آب / 1960 الخطوط العريضة لسياسة المصرف في المشاريع القائمة أو المشاريع التي ينوي المساهمة بها أو تأسيسها، وقد انطوت هذه السياسة على استعداد المصرف الصناعي في المساهمة في المشاريع القائمة أو التي تقام في المستقبل اذا كانت بحاجة إلى الدعم المادي من قبل المصرف شرط أن تتوفر فيها شرط الدراسات الفنية.

### Abstract

Before the Revolution of 14 July 1958, the Industrial Bank was linked administratively and organizationally with the Ministry of Economy. After the revolution, its organization was restructured and became linked to the Ministry of Industry. In order to promote industrial reality as the main engine of the various economic processes, Especially the construction of them, in order to upgrade and develop the infrastructure of the Iraqi economy was the direction of the Industrial Bank to support this sector, and this was clearly through the contribution of four companies specialized in the construction industries amounted to capital paid by (KD 2450) thousand, while the number of companies operating in the food

industries companies amounted to capital paid (1050) thousand dinars followed by textile industries by two companies amounted to capital (2050) thousand dinars, and then leather industries, which were working in this area One with a capital of JD (190) thousand, but this arrangement does not show the reality of the situation correctly as the support and development not only through the number of companies, but the financial contribution ranked first in the calendar, and therefore the textile industries ranked first in the investment bank Industrial sector, with its contribution to this sector (41%) of the total contributions of the bank to the capital of the public sector industries. Since the beginning of 1960, the Industrial Bank has taken upon itself the task of developing the national industry by facilitating the development of these industries. The Board of Directors of the Bank, in its session held on 22 August 1960, outlined the bank's policy in the existing projects or the projects it intends to contribute or establish. The policy included the readiness of the Industrial Bank to contribute to existing or future projects, M material by the bank, provided that the condition of technical studies are available.

المقدمة .

تعد الصناعة والتصنيع وسيلة إيجاد وإنماء الصناعات التحويلية، وعلى هذا الأساس فهي يستلزم تحرك عوامل الإنتاج ومستلزماته من المجالات غير الصناعية نحو الصناعة التحويلية، وهو بذلك يلعب دوراً بالغ الأهمية في توجيه مسارات الاقتصاد القومي لأي بلد كان، وبعبارة أخرى فالصناعة ذلك النشاط البشري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة من مواد أولية مختلفة، ويعبر عنها أيضاً بالعمليات التي يقوم بها الإنسان مستخدماً نوعاً من الآلات والأجهزة ومعتمداً على نوع من الطاقة أو الوقود، لإنتاج مواد جديدة تستجيب لمتطلبات الإنسان بشكل أفضل من المواد الأولى التي استخدمت في صنعها، ومن جانب آخر فإن دور الصناعة في الاقتصاد القومي يتجسد في أهمية مشاركته في خلق الترابط الهيكلي للاقتصاد وتغيير الاطار المؤسساتي لعملية الاداء لتكوين الناتج ( الفائض) .

لذلك سعت الحكومة العراقية إلى تنمية قدرات الصناعات العراقية ففي عام 1936 أسس المصرف الزراعي والصناعي لمساعدة المنتجين الصناعيين والزراعيين ( أسنقل المصرف الصناعي عام 1946 ) الأمر الذي شجع الأفراد على إنشاء مشروعات صناعية في العراق منذ منتصف الأربعينيات، حيث بلغ عدد المشروعات غير اليدوية في عام 1945 ( 96 مشروعاً )، غير أن هذه المشاريع كانت ذات صفة فردية مما جعلها في نطاق ضيق، وبعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958 توسعت أعمال المصرف وبإيعاز من السلطة العليا حيث تمثلت اهداف المصرف بالآتي:

أ\_ منح التمويل جزئياً أو كلياً لإقامة المشاريع الصناعية، او توسيعها، او تطويرها.

ب\_ تشجيع الصناعات المحلية واليدوية (الصغيرة) بهدف استيعاب البطالة وزيادة فرص العمل.

ج\_ القيام بالدراسات اللازمة كدراسات الجدوى الاقتصادية وتقديم المشورة الادارية والفنية اللازمة لبعض المشاريع.

د\_ المساهمة في ملكية اسهم بعض المشاريع الصناعية وتشجيع القطاع الخاص على ملكية اسهمها ايضاً.

هو تقديم التسهيلات الائتمانية محلياً او خارجياً لتمويل القطاع الصناعي وبما لا يتعارض مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

ولتسليط الضوء على أهمية المصرف الصناعي في العراق وما نتج عنه من تطور في القطاع الصناعي الذي انعكس بصورة ايجابية على تطوير الموارد المالية في العراق ولأهمية الموضوع فقد إرتبنا أن يكون عنوان البحث (المصرف الصناعي العراقي ودوره في عملية التنمية الصناعية خلال المدة (1958-1963) دراسة تاريخية)  
أولاً : تأسيس المصرف الصناعي العراقي 1940 .

ارتبط التطور الاقتصادي والاجتماعي عموماً والصناعي على وجه الخصوص في العراق، بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي سادت مراحل التطور والتي لا بد أن تترك بصماتها وتنعكس اثارها على مجمل عملية النمو ، وحيث أن مسيرة التطور الصناعي قد مرت بعدة مراحل وخصوصاً منذ عشرينيات القرن المنصرم ،ولابد من التوضيح أن العلاقات الإنتاجية التي كانت سائدة قبل هذا التاريخ كانت تمثل علاقات انتاجية اقطاعية عكست ارتفاع النسبة التي يمثلها دخل القطاع الزراعي من الدخل القومي فضلاً عن عدم إيلاء تطوير القوى المنتجة والانتاج أي اهتمام بسبب خضوع النشاط الاقتصادي لصالح الإقطاعي الذي ركز استثماراته في مجالات بعيدة عن القطاع الصناعي كالأراضي والعقارات ونشاطات تجارية أخرى، مما أدى بالتالي إلى تخلف نشوء الصناعة العراقية وخصوصاً الآلية منها لذلك سعت الحكومة العراقية الى تأسيس المصرف الصناعي. (1) .

ونتيجة لذلك فقد أدركت حكومة عبد الكريم قاسم ومنذ الايام الأولى للثورة، ضرورة تغيير السياسة الاستثمارية بحيث تتماشى مع متطلبات التنمية، وعليه فقد تم تبني سياسة استثمارية تختلف عن تلك التي سار عليها مجلس الأعمار (2) في السابق، سياسة تتفق مع ما يتطلبه واقع العراق من تغيير في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن هنا جاء التركيز في خطط مجلس التخطيط على ضرورة تنمية القطاع الصناعي والتوسع في اقامة المشاريع الصناعية، خلافاً لما سارت عليه سياسة مجلس الأعمار في التركيز على الزراعة وقطاعات الهياكل الأرتكازية (3) .

(1) احمد عجبل جاسم الدوري ، تقويم دور القطاع الصناعي المختلط في الاقتصاد العراقي 1960-1985 ، رسالة

دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 1989 ، ص46 .

(2) مجلس الاعمار : بموجب القانون رقم 23 لعام 1950 ، أنشأت الحكومة العراقية هذا المجلس ليقوم بتخطيط وبرمجة مشاريع صناعية حكومية ضخمة خارجة عن قدرة القطاع الخاص من حيث حجم الاستثمارات اللازمة والطاقات الإنتاجية المصممة والخبرات الفنية المطلوبة . لمزيد من التفاصيل ينظر:

عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الأعمار في العراق 1950 - 1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 1983 ؛ يحيى غني النجار ، دراسة في التخطيط العراقي مع إشارة خاصة لتجربة العراق ، الموسوعة الصغيرة رقم (30) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد 1978م ، ص92؛ كاظم حبيب، ملاحظات حول القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في العراق، مجلة دراسات عربية، العدد 9، السنة الخامسة، 1969، ص29 .

(3) وزارة الثقافة والإرشاد ، ثورة 14 تموز في عامها الأول ، د.مط ، بغداد ، 1959 ، ص213.

بدأت الحكومة العراقية في عام 1935 بمساعدة الصناعة الوطنية مالياً ومعنوياً وبصورة فعلية ، وذلك بموجب القانون رقم (28) لسنة 1935<sup>(4)</sup> ، وكانت تلك المساعدة منصبة على تزويد الصناعة والمشاريع الصناعية بالتمويل والقروض ووفق شروط وزير المالية وعند تأسيس المصرف الزراعي - الصناعي عام 1936<sup>(1)</sup>، لم ينل القطاع الصناعي من المصرف المذكور سوى مبالغ زهيدة لا تتناسب مع موارد العراق الاقتصادية آنذاك والسبب في ذلك هو قلة موارد المصرف فضلاً عن توجه الدولة بصورة كبيرة نحو القطاع الزراعي<sup>(2)</sup> لذلك فقد شرع القانون رقم (12) لسنة 1940 والقاضي بتأسيس المصرف الصناعي العراقي<sup>(3)</sup> وفصله عن المصرف الزراعي<sup>(4)</sup> إلا ان تنفيذه بقي معلقاً إلى حين صدور الإرادة الملكية المرقمة (284) والمؤرخة في 1945/5/26 وهذا نص الإرادة الملكية .:

بعد الاطلاع على المادة الـ (23) المعدلة من القانون الأساسي والمادة التاسعة عشرة من قانون تأسيس المصرف الصناعي رقم (12) لسنة 1940 .

استناداً إلى السلطة المخولة لنا فقد أصدرنا هذه الإرادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .  
بناءً على ما عرضه وزير المالية

تنفيذ هذا القانون المذكور اعتباراً من 1945/8/1 على وزير المالية تنفيذ هذه الإرادة . كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من جمادى الثاني سنة 1314هـ واليوم السادس والعشرين من شهر مايس سنة 1945 .

حمدي الباجه جي	صالح جبر	زيد
رئيس الوزراء	وزير المالية	نائب الوصي <sup>(5)</sup>

أي بعد مرور خمس سنوات على ابرام القانون . وفي العام ذاته أصدرت وزارة المالية امراً وزارياً يقضي بفصل المصرف الزراعي - الصناعي العراقي الى مصرفين زراعي ومصرف صناعي، إذ زاول المصرف الأخير أعماله اعتباراً من عام 1946<sup>(6)</sup>

(4) خليل الشماع ، ادارة المصارف ، مطبعة الزهراء، بغداد ، 1975 ، ص111.

(1) غسان محمد سعيد العبطان ، النظام الاقتصادي المبحث الأول ، فصل من كتاب حضارة العراق ، ج 12 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1985 ، ص 68 .

(2) محمد عبد الوهاب العزاوي ، نحو جهاز مصرفي اشتراكي في العراق، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1978 ، ص118.

(3) طليعة كوركيس توما ، دور السياسة النقدية والائتمانية في التنمية الاقتصادية في العراق للفترة 1968 - 1980 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 1984 ، ص110.

(4) سعيد عبود السامرائي ، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، مطبعة دار البصري، بغداد، 1969، ص178.

(5) المصرف الصناعي ، قانون تأسيس مصرف صناعي رقم (12) لسنة 1940 وعقد تأسيسه ونظامه الداخلي ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1948 ، ص9.

وقد تأخر مباشرته بالعمل إلى هذا التاريخ وذلك بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية<sup>(1)</sup> برأسمال مدفوع ب(450) ألف دينار عراقي، ثم زيد رأسماله إلى (مليون) دينار . أضيف إليها حوالي نصف مليون دينار من مصادر مختلفة ومن الأرباح التي حققها المصرف في السنوات السابقة<sup>(2)</sup> .

وبهذا فقد عدت الحكومة العراقية المصرف الصناعي المؤسسة التمويلية المتخصصة في تقديم السلف والقروض وكافة الخدمات المصرفية الأخرى للقطاع الصناعي سواء أكان المشروع الصناعي اهلياً أو مختلطاً أو حكومياً<sup>(3)</sup>، وتتحصر أهداف المصرف في النهوض بالصناعة الوطنية في كافة قطاعاتها أو تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية في المشاريع الصناعية، وهو بذلك يقوم بمنح القروض الطويلة والمتوسطة الأجل لتأسيس المشاريع الصناعية وتوسيعها وزيادة إنتاجها نقلاً عن شراء المكائن والآلات والمواد الأولية ، كما يقوم بالتوسط في تصريف منتجات العراق الصناعية في الداخل والخارج<sup>(4)</sup> واستيراد المكائن والآلات والمواد الأولية الداخلة في الصناعة لحساب أصحاب المصانع والمشاريع والدوائر الرسمية وشبه الرسمية ، قبول الودائع والأمانات وفتح الحسابات التجارية بفائدة أو بدونها لعملائه من أصحاب المشاريع الصناعية ، وياتساع فعاليات المصرف ايضاً على النحو المذكور أصبح بإمكانه المساهمة في تشجيع حركة التصنيع مساهمة فعالة، وقد ظهرت ثمار ذلك في مساهمة المصرف في إنشاء بعض المشاريع الصناعية الكبرى وفي تسليفه مبالغ على قدر من الأهمية لمشاريع أخرى<sup>(5)</sup> .

#### ثانياً : أعمال المصرف الصناعي .

لقد حدد القانون أعمال المصرف الصناعي بما يلي :-

1. القيام بمشاريع صناعية على حسابه الخاص مباشرة .
2. تأليف شركات مساهمة صناعية خاصة او عامة والاشتراك بأسهمهما<sup>(6)</sup> .
3. المساهمة في شركات صناعية موجودة او تؤلف لهذه الغاية .
4. التسليف على المواد الأولية المستوردة لحساب أصحاب المصنع وعلى منتوجاتهم<sup>(7)</sup>

---

(6) المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الاول للمصرف الصناعي للسنتين الماليين 1946 - 1947 / 1947 - 1948 ، مطبعة التضامن ، بغداد ، 1948 ، ص10.

(1) صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق - أساليبه - تطبيقاته - وأجهزته للحقبة 1921 - 1980 ، ج 1 ، مطبعة بيت الحكمة، بغداد ، 2002 ، ص67.

(2) سعيد عبود السامرائي ، المصدر السابق ، ص178.

(3) حسين عمر ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، 1989 ، ص305.

(4) سعيد عبود السامرائي ، النظام المالي 1914-1958 ، فصل من موسوعة كتاب حضارة العراق ، ج 12 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1985 ، ص193.

(5) المصدر نفسه، ص194.

(6) حسن محمد ربيع ، المصارف ، المطبعة الحديثة ، القاهرة، 1948، ص138.

(7) صباح كجه جي ، المصدر السابق ، ص67.

5. إقراض أصحاب المصانع والمشاريع الصناعية بقصد تأسيس المصانع أو توسيعها أو تحسينها .
6. التوسط في استيراد المواد الأولية لحساب أصحاب المصانع وفي تصدير منتجاتهم (1) .
7. تأمين أي خدمة إدارية أو مهنية وغيرها من المشاريع الصناعية عن طريق الاستعانة بالجهاز الفني في الوزارة ، وكذلك مساعدة العميل في وضع خطة مناسبة لتحقيق المشاريع ذات العلاقة بالقروض المطلوبة كما وله بناء على طلب العميل أن يقوم بهذه الدراسات لقاء أجور يتفق عليها (2) .
- وبصورة عامة يمكن إجمال أعمال المصرف الصناعي بهذه الفقرة . في المرحلة الأولى يقوم المصرف الصناعي بإنشاء المشروعات الصناعية بشكل شركات مساهمة وقد يقوم المصرف بهذا العمل منفرداً أو بالاشتراك مع مصارف أخرى فتنشأ الشركة وكتب المؤسسون بكل أسهمها أو بعضها ، وإذا قدر نجاح المشروع الصناعي فإن المصرف الصناعي يحصل على فوائد عديدة فهو يحصل على قسائم الأرباح من أسهمه . وهو بتسليم ودائع الشركة الفنية ، ويقدم إليها السلف عند الضرورة ، وقد يقدم على بيع ما لديه من أسهم المشروع . عندما يصبح ثابت الأساس ، واخذ أسهمه بالارتفاع فتزداد أرباحه ، وقد يستخدم الأموال المستحصلة للإقدام على مشروع آخر ، المرحلة الثانية هو توسيع المشاريع القائمة ، فيشتري المصرف مقداراً كافياً من اسهم المشروع يتيح له الهيمنة في مجلس المساهمين ، وبهذا الوجه يتحول زمام المشروع الى يده ، وقد يقرر زيادة رأسماله بإصدار أسهم جديدة كما في الحالة الأولى (3) .
- ثالثاً : المصرف الصناعي واثره في تنمية الموارد المالية قبل عام 1958 .
- أخذت الحكومة العراقية بعد نهاية الحرب العلمية الثانية تتجه نحو تطوير القطاع الصناعي بشكل اوسع وخاصة في مجال القطاع الخاص لما لمس أصحاب المؤسسات الصناعية من أرباح عالية خلال الحرب من جهة ، وتطوير المصرف الصناعي وسياسة الحكومة في الدعم المادي الذي تمنحه الحكومة والحماية الكمركية للصناعات الوطنية المشابهة للبضائع الأجنبية وكذلك توسيع السوق العراقية الاستهلاكية من جهة أخرى (4) .
- كان لهذه العوامل مجتمعه الأثر في تشجيع أصحاب رؤوس الأموال في استثمار أموالهم في الصناعات الإنشائية والمواد البنائية ، وكذلك صناعة الأثاث والأحذية وصناعة المنتجات الغذائية والمرطبات، في الوقت الذي أخذت فيه

(1) محمد عبد الوهاب العزاوي ، المصدر السابق ، ص119 .

(2) المصدر نفسه، ص120 .

(3) محمد عزيز، النقود والبنوك ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1968 ، ص359 .

(4) غصون مزهر المحمداوي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة 1958 - 1968 ، اطروحة

دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، 2005 ، ص107-108 .

الأجهزة والمكائن الحديثة تدخل في المعامل والمصانع على نطاق أوسع لتحقيق زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح ، ومن الأمثلة على نتائج استعمال المكننة في ترسيخ كيان الصناعات ودورها ما حقته شركة فتاح باشا للغزل والنسيج (1) . وكذلك الحال في صناعة دباغة الجلود وصناعة الأحذية وغيرها من الصناعات الاستهلاكية (2) ، ومما يلاحظ أيضاً في هذه المدة هو اعتماد الصناعة العراقية اعتماداً كبيراً على المعالجة الزراعية وصناعة الأنسجة، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الصناعات المعدنية اما الصناعات الوسيطة كالصناعات الكيماوية والمعادن والصناعات الثقيلة فقد تكاد أن تكون معدومة، ومجملها فقد كانت الصناعات في تلك المرحلة صناعات استهلاكية (3) ينظر الجدول الآتي:

---

(1) أسس عزيز عزرا في عام 1918 مصنعاً صغيراً للمنسوجات الصوفية في بغداد بمنطقة الكاظمية لإنتاج الاقمشة والبطانيات الصوفية لسد حاجة الجيش والشرطة وكان المعمل يحتوي على (10) انوال حديثة تم استيرادها من المانيا ، وفي اواسط العشرينات وبعد تأسيس الدولة العراقية ، ونتيجة لسياسة تشجيع الصناعة الوطنية تمكن مدير المصنع صالح إبراهيم من إقناع السيد نوري فتاح باشا (وهو ضابط عراقي سابق في الجيش العثماني بتمويل انشاء مصنع حديث للمنتوجات الصوفية في منطقة الكاظمية ببغداد حيث تم إكماله وتشغيله عام 1926 ، وكان في مرحلته الأولى يقوم بإنتاج الغزول الصوفية فقط وبجهازها إلى مشاغل النسيج اليدوية الصغيرة والى مصلحة السجون التي كانت تقوم بإنتاج بعض المنسوجات الصوفية والسجاد اليدوي ، وقد تم اختيار منطقة الكاظمية موقعاً للمصنع لكونها كانت مركزاً مهماً تتواجد فيه اغلب معامل ومشاغل النسيج اليدوي ، مما ساعد في رفد المصنع الجديد بالأيدي العاملة ذات الخبرة السابقة بالصناعة الصوفية) لمزيد من التفاصيل ينظر : كاتلين أم لانكي ، تصنيع العراق ، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني ، دار التضامن ، بغداد، 1963، ص39 ؛ صباح كجة جي ، المصدر السابق ، ص70-71

(2) نوري خليل البرازي ، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، 1966، القاهرة، ص29.

(3) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي ، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مطبعة المكتبة العصرية ، بغداد، 2006 ، ص195.

جدول رقم (1)

الذي يوضح مساهمة المصرف الصناعي في رؤوس اموال الشركات الصناعية منذ تأسيسه ولغاية عام 1958 (4)

اسم الشركة	تاريخ مساهمة المصرف	رأسمال الاسمي عند التأسيس	رأسمال الاسمي في عام 1958	مساهمة المصرف %
شركة الاسمنت العراقية (1)	1938	200	1750	19,4
شركة استخراج الزيوت النباتية (2)	1940	30	750	20,5
شركة تجارة وطحن الحبوب (3)	1945	100	250	26,0
شركة الغزل والنسيج العراقية	1946	150	1200	35,0
شركة صناعة الجلود الوطنية	1948	175	190	42,5

(4) فاطمة حسين التركي ، دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في العراق للفترة 1947/1948/1977، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، 1979، ص 354 ؛ محمد سعيد العبطان، المصدر السابق ، ص 73 .

(1) ساهم المصرف الصناعي منذ تأسيس الشركة بنسبة ( 30 %) من راس مال الشركة، إذ بلغت قيمة عدد الأسهم ( 24375 ) سهماً بلغت قيمتها ( 243750 ) ديناراً وكان ذلك في بداية عام 1949 . كما بلغ عدد الأسهم التي شارك فيها المصرف الصناعي في نهاية العام المذكور بحدود ( 29981 ) سهماً باع منها ( 3000 ) سهماً بالمزايدة العلنية وكان ذلك في شباط عام 1951، فأصبحت بذلك نسبة مساهمته في الشركة نحو ( 27% ) من راس مال الشركة وبذلك أصبحت نوعية الإنتاج جيدة وتضاهي أنواع الاسمنت الأجنبي المستورد لمزيد من التفاصيل ينظر: المصرف الصناعي، التقرير السنوي الرابع للسنتين الماليين 1950 - 1951 / 1951 - 1952، مطبعة الرابطة المحدودة، بغداد، 1952 ، ص 9 .

(2) ساهم المصرف الصناعي فيها بنسبة ( 30% ) من رأسمالها أي انه يملك ( 30,000 ) سهم قيمتها الاسمية ( 30,000 ) دينار وفي عام 1956 وصلت اسهم المصرف الصناعي بحدود ( 120,000 ) سهم المصرف الصناعي ، لمزيد من التفاصيل ينظر : المملكة العراقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي الثاني للسنة المالية ( 1948 - 1949 ) ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1950 ، ص 18؛ نوري خليل البرازي ، المصدر السابق ، ص 121 .

(3) سعيد عبود السامرائي، النقود والمصارف ، ص 179 .



15,0	850	500	1952	شركة صناعة الجود العراقية
20,0	100	100	1952	شركة صناعة التمور العراقية
25,0	130	100	1952	شركة مخبز بغداد
50,0	1050	250	1953	شركة المنسوجات الصوفية
20,0	150	100	1954	شركة الجص العراقية
20,0	500	500	1954	شركة الصناعات العقارية
20,0	200	500	1954	شركة الرخام العراقية
27,2	7120	2705		المجموع

#### رابعاً : المصرف الصناعي واثره في تنمية الموارد المالية بعد عام 1958 .

قبل قيام الثورة كان المصرف الصناعي مرتبطاً من الناحية الادارية والتنظيمية بوزارة الاقتصاد، وبعد الثورة أعيدت هيكلته تنظيمية وأصبح مرتبطاً بوزارة الصناعة ، ومن اجل النهوض بالواقع الصناعي على اعتبار انه المحرك الرئيس لعمليات الاقتصاد المختلفة<sup>(1)</sup>، عملت الحكومة العراقية على الاهتمام بقطاع الصناعات التحويلية وخاصة الانشائية منها وذلك من اجل ارتقاء وتطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي فكان توجه المصرف الصناعي بدعم هذا القطاع، وظهر ذلك بوضوح من خلال مساهمته باربعة شركات اختصت بالصناعات الانشائية بلغت رؤوس اموالها المدفوعة بحدود(2450) ألف دينار<sup>(2)</sup>، في حين بلغ عدد الشركات العاملة في الصناعات الغذائية شركات بلغت رؤوس اموالها المدفوعة (1050) ألف دينار تليها الصناعات النسيجية بواقع شركتين بلغت رؤوس اموالها (2050) ألف دينار ، ثم الصناعات الجلدية والتي كانت تعمل في هذا المجال شركة واحدة بلغ رأس مالها بحدود (190) ألف دينار، إلا أن هذا الترتيب لا يظهر واقع الحال بصورة صحيحة إذ أن الدعم والتطوير ليس فقط من خلال عدد الشركات وانما تحتل المساهمة المالية المركز الأول في التقويم ، وعليه فان الصناعات النسيجية احتلت المرتبة الأولى في استثمارات المصرف الصناعي ، إذ بلغت نسبة مساهمته في هذا الفرع من الصناعات بحدود (41%) من إجمالي مساهمات المصرف في رؤوس اموال صناعات القطاع العام ، تليها مساهماته في الصناعات الانشائية والتي بلغت بحدود (36%) والجدول الآتي يوضح نسبة مساهمة المصرف الصناعي في قطاع الصناعات العامة حتى نهاية عام 1958<sup>(3)</sup>.

(1) سلمان محسن سلمان، تقييم مصادر تمويل وعمليات المصرف الصناعي في العراق للمدة 1980-1990 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 1993، ص45.

(2) المؤسسة العامة للصناعات الانشائية ، تقرير عن التقييم الإقتصادي لصناعة الإسمنت في العراق ، مطبعة المنتبي، بغداد ، 1983 ، ص154.

(3) احمد عجيل جاسم الدوري، تقويم دور القطاع الصناعي المختلط في الاقتصاد العراقي 1960-1985 ، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1989 ، ص112.

جدول رقم (2)

يوضح مساهمة نسبة المصرف الصناعي في الشركات الصناعية القطاع العام حسب الهيكل الصناعي لعام 1958 (مقدرة بألف دينار) (4)

الفرع الصناعي	عدد الشركات	رؤوس اموالها	مساهمة المصرف	نسبة مساهمة المصرف إلى إجمالي مساهمته
الصناعات النسيجية	2	2050	553	41%
الصناعات الانشائية	4	2450	480	36%
الصناعات الغذائية	3	1050	230	17%
الصناعات الجلدية	1	190	72	6%
المجموع	10	5740	1335	100%

عملت الحكومة العراقية في بداية عام 1959 على زيادة رأس مال المصرف الصناعي من (3,5) مليون دينار خلال المدة (1958-1959) إلى (4,7) مليون دينار خلال المدة (1959-1960) مع بقاء رأسماله الاسمي المقدّر ب(8) مليون دينار مما يعني أن الدولة العراقية ، ومن منظور سياستها الاقتصادية الجديدة تحاول تشجيع القطاع العام على الرغم من قيامها بتوسيع القطاع العام على حساب القطاع المختلط ،حيث قامت بامتلاك اسهم المصرف في كل من شركة المنسوجات الصوفية وتحويلها إلى مصلحة حكومية (قطاع عام) بموجب القانون رقم(77) لسنة 1959 الصادر بتاريخ العاشر من حزيرانعام 1959، مما أدى إلى انخفاض مساهمته بمبلغ (525) ألف دينار وهي قيمة الاسهم التي كان المصرف يمتلكها في الشركة المذكورة وتمثل (50%) من رأسمالها (1)، وشركة مخبز بغداد التي تم ايضاً تحويلها إلى مصلحة حكومية تدار من قبل وزارة المالية (مديرية الاعاشة العامة) (2) .

(4) المصدر نفسه ، ص111.

(1) وزارة التخطيط ، الاحصاء السنوي ، المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الثاني عشر ، للسنوات

1961/1962/1963، ص123.

(2) المصرف الصناعي، التقرير السنوي الحادي عشر ، للسنوات 1960/1961/1962، ص43.

ومنذ مطلع عام 1960 اخذ المصرف الصناعي على عاتقه مهمة تنمية الصناعة الوطنية بتسهيل مهام تطويرها ودعمها بكل الوسائل المتوفرة لديه مادياً وفنياً ومعنوياً، ومن اجل تحقيق هذه الأهداف فقد اقرت إدارة مجلس المصرف بجلستها المنعقدة بتاريخ الثاني والعشرين من آب عام 1960 الخطوط العريضة لسياسة المصرف في المشاريع القائمة أو المشاريع التي ينوي المساهمة بها أو تأسيسها، وقد انطوت هذه السياسة على استعداد المصرف الصناعي في المساهمة في المشاريع القائمة أو التي تقام في المستقبل اذا كانت بحاجة إلى الدعم المادي من قبل المصرف شرط أن تتوفر فيها شرط الدراسات الفنية (3).

ومن جانب آخر فقد لعب المصرف الصناعي دوراً كبيراً وبارزاً في تأسيس الشركات التابعة إلى القطاع العام وهي كالاتي .:

1- شركة الصناعات الخفيفة في أواخر سنة 1959 واول سنة 1960 برأسمال اسمي قدره (مليون دينار) وساهم بنسبة (25%) منه عند التأسيس(4).

2- شركة صناعة العمارة في عام 1960 برأسمال قدره (100) الف دينار ساهم فيه بنسبة (49%) عند التأسيس.

3- الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية في مدينة البصرة وذلك في أواخر عام 1962 برأسمال قدره (150) ألف دينار ساهم فيه بنسبة (40%) عند التأسيس (1).

خامساً - المصرف الصناعي ودوره في القطاع الخاص 1958-1963 .

وقد تحددت السياسة العامة للمصرف من خلال فعاليات المساهمة ومنح إجازات تأسيس المشاريع الصناعية الخاصة بالقطاع الخاص ينظر جدول رقم (3) ، فضلاً عن أن المصرف ومن خلال مساهماته لا يهدف إلى تحقيق الربحية فقط، بل إستهدف تحقيق اغراض اقتصادية على صعيد الاقتصاد الوطني، كأن يحافظ على المنتجين والمستهلكين في نفس الوقت ، ويمنع الاحتكار، وأن يعتمد إلى تحقيق التوازن بين رأس المال الخاص ورأس المال العام (2) عن طريق تأسيس الشركات المختلطة (3).

---

(3) جواد هاشم جواد، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970 -ج2- تطور القطاعات السلعية، مطبعة العاني، بغداد ، 1972، ص326.

(4) سعيد عبود السامرائي ، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق ، ص 119.

(1) المصرف الصناعي، التقرير السنوي الثاني عشر ، للسنوات 1961/1962/1963، ص124.

(2) فاطمة حسين التركي، المصدر السابق ، ص356.

(3) المصدر نفسه، ص357.

جدول رقم (3)

إجازات التأسيس الممنوحة للمشاريع الصناعية ( القطاع الخاص ) عدداً ومبلغاً خلال المدة (1958-1963) (مقدرة  
بآلاف الدينانير )<sup>(4)</sup>

السنة	عدد الإجازات	المبالغ
1958	4	253
1959	5	195
1960	7	360
1961	295	1188
1962	256	13871
1963	62	3247

جاء هذا التوسع في إنشاء المشاريع الصناعية في العراق عندما قررت حكومة الثورة زيادة رأسمال المصرف الصناعي إلى (10) ملايين دينار وأصبح المبلغ الموضوع منه (4,75) مليون دينار عند بداية عام 1961، ثم أعقبت ذلك بإصدار قانون التنمية الصناعية رقم 30 لسنة 1961<sup>(5)</sup> الذي حل محل قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم 58 لسنة 1956<sup>(1)</sup> الذي تضمن حوافز مغرية إلى أصحاب المدخرات الخاصة وحثهم إلى الاستثمار الصناعي<sup>(2)</sup>، وكما تم إنشاء مديرية تنمية الصناعات الأهلية ومديرية المباني الصناعية، وان هذه الإجراءات هي جزء متمم لعملية التحشيد التي اتبعتها وزارة الصناعة من أجل خلق قطاع صناعي متناسق ومتكامل تعمل فيه القطاعات المختلفة تحت توجيهها ومن هنا، وفي منتصف عام 1961 تعاونت المدخرات المتاحة واتجهت نحو التصنيع عن طريق حصول إجازات التأسيس التي تخص

(4) الجمهورية العراقية، وزارة الصناعة، مديرية التنظيم والمساعدات العامة، قسم الدراسات والاحصاء، بغداد، مطبعة الحكومة، 1983، ص 67.

(5) وزارة العدل، مجموعة الأنظمة والقوانين لسنة 1961، القسم الأول القوانين، مطبعة الحكومة، بغداد، 1962، ص 213.

(1) وزارة العدلية، مجموعة الأنظمة والقوانين القسم الأول القوانين والمراسيم والقرارات، مطبعة الحكومة، بغداد، 1957، ص 190.

(2) جريدة النور، العدد 45، في 26/كانون الثاني /1969.

مديرية تنمية الصناعات وبواسطة لجنة التنمية في إصدارها فقد كانت حصيلة ذلك صدور (485) إجازة تأسيس مشروع صناعي في عام 1962 منها ما هو قائم قبل قانون التنمية ومنها جديد وأغلبها من ضمن القطاع الخاص (3).

#### سادساً - المصرف الصناعي ودوره في القطاع المختلط 1958-1963

وبما أن المصرف الصناعي استمر في تمثيل الحكومة العراقية، في القطاع المختلط فقد تم في عام 1960 تحديد سياسة مساهمة الدولة رسمياً في هذه الشركات من قبل المصرف الصناعي سواء بالنسبة للشركات الجديدة أو الشركات القائمة فبالنسبة إلى الشركات الجديدة كانت الأهداف كما يلي (4) .:

1- يجب أن يكون حجم المشروع كبيراً يبرر مساهمة المصرف الصناعي فيه وقد حدد الحد الأدنى للمشاريع التي يساهم فيها المصرف الصناعي بمبلغ (50) ألف دينار على شرط أن يكون القطاع الخاص متردداً في الدخول بمثل هذه المشاريع منفرداً بسبب المجازفة العالية فيها (5).

2- لا بد من التأكد من الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع وانه يتميز بربحية جيدة.

3- يجب أن يستعمل المشروع الصناعي التقنيات التكنولوجية في الإنتاج وان يكون رائداً في حقل إنتاجه والا ينافس مشروعاً مماثلاً يساهم فيه المصرف الصناعي ، ويستثنى من الشرطين (1 و3) المشاريع التي تنشأ لتطوير المناطق المتخلفة من العراق (6)

أما الأهداف التي حددت على صعيد الشركات القائمة فكانت تنحصر في عدم دخول المصرف الصناعي مساهماً في المشاريع الناجحة منها ، كما يمكن للمصرف أن يساهم في المشاريع القائمة التي تواجه صعوبات مالية على أن تساعد مساهمته في التغلب على هذه الصعوبات دون الاضرار بالمشاريع المماثلة (1) ( ينظر الجدول الآتي)

---

(3) سعيد عبود السامرائي ، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق ، مطبعة القضاء ، النجف الاشرف، 1973، ص113.

(4) قحطان رحيم وهيب، دراسة امكانية مساهمة المصرف الزراعي التعاوني في تأسيس شركات القطاع الزراعي المختلط في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة بغداد 1981، ص101

(5) بهنام يونان بطرس ، بعض ملاحظات في عرض وتحليل تمويل الاستثمارات وبالاخص التمويل الصناعي وامكانية تطويره في العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1977 ، ص 69.

(6) المصدر نفسه، ص70

(1) ومع هذا تمت تصفية ثلاث شركات فاشلة هي شركة كربي الانهار (مختلطة غير صناعية) وشركة الجص العراقية وشركة الرخام العراقية وذلك في عام 1959 لمزيد من التفاصيل ينظر : المصرف الصناعي، التقرير السنوي العاشر، ص12.

جدول رقم (4)

القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي عدداً ومبلغاً للمشاريع الصناعية خلال المدة (1958-1963) (مقدرة  
بآلاف الدينانير) <sup>(2)</sup>

السنة	عدد القروض	المبالغ
1958	237	569
1959	399	748
1960	389	752
1961	472	1009
1962	315	846
1963	292	891

وقد ظهر ذلك من خلال تطبيق عدم الالتزام بهذه السياسة، إذ تم تأسيس بعض المشاريع دون استشارة أو دراسة اقتصادية جدية فضلاً عن تغيير نشاط المشروع بعد تأسيسه كما حدث بالنسبة إلى شركة صناعة العمارة التي حددت هدفها بإنشاء معمل للطحين لكنها تحولت إلى معمل لصناعة الطابوق، كما أن الدراسات التي كان من المفروض اعدادها قبل البدء بالمشروع للتعرف على مدى نجاحه وربحيته، كانت تعد بعد إنشاء المشروع مما أدى إلى تأخر بعض الشركات المختلطة عدة سنوات قبل بدء الإنتاج ودخول مرحلة الربحية وقد يكون ذلك سبباً في تردد المستثمرين من القطاع الخاص في الدخول والمساهمة في الشركات المختلطة <sup>(3)</sup>. والجدول الآتي يوضح شركات القطاع المختلط التي تأسست خلال المدة (1958-1963)

(2) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، المصرف الصناعي العراقي، تقرير المصرف الصناعي، احصائيات متعددة، مطبعة الحكومة، بغداد، 1979، ص165.

(3) الجمهورية العراقية، وزارة الصناعة، قسم الارشاد والعلاقات العامة، تقرير عن نشاط ومصروفات المصرف الصناعي للقطاع الخاص والعام، بغداد، مطبعة التمدن، 1969، ص213.

جدول رقم (5)

يوضح شركات القطاع المختلط وسنة تأسيسها ومدى مساهمة المصرف الصناعي فيها مسجلة بقيمة السهم الواحد بالدينار العراقي خلال المدة (1958-1963)<sup>(1)</sup>

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأسمالها الاسمي عند التأسيس	رأسمالها المدفوع عام 1963	مساهمة المصرف الصناعي	نسبة مساهمة المصرف	قيمة السهم بالدينار
الصناعات الخفيفة	1960	1000	445	63	14,2%	1
صناعات العمارة	1960	100	69	46	66,7%	1
الوطنية للصناعات الكيماوية	1962	150	75	17	22,9%	5
المجموع			589	129	103,8%	

من جانب آخر فإن الشركات الصناعية التي كانت قائمة قبل عام 1958 قد استمرت بنشاطها وقد حققت ارباحاً جيدة وسجلت نمواً مستمراً لغاية عام 1963،

ومن اجل رفع مستوى القطاع الصناعي في العراق فقد قامت الحكومة العراقية بإصدار نظام المصرف الصناعي رقم (16) لسنة 1962 والذي تضمن الكثير من التنظيمات اللازمة لتحسين سير العمل، فقد قسم قروض المصرف إلى نوعين وهي: أولاً : قروض مخصصة للاستثمارات الثابتة ويجري تسديدها بأقساط، وثانياً قروض مخصصة لتدوير العمل في المشروع الصناعي وتمنح بطريقة الحساب الجاري، كما عين النظام حدوداً قصوى للقروض والسلفات التي تمنح للعملاء حسب اشكالهم القانونية، وكذلك النسب التسليفية على الانواع المختلفة من الضمانات كالكفالات الحكومية والمصرفية والعقارات وغيرها<sup>(2)</sup>.

(1) المصرف الصناعي، التقرير السنوي الثاني عشر، للسنوات 1961/1962/1963، ص 23.

(2) خليل حسن محمد الشماع، دراسة هيكل النظام المصرفي في العراق مع دراسات مقارنة للانظمة المصرفية في مجموعة من الدول الاشتراكية والعربية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1978، ص 167.

### الاستنتاجات

واخيراً يمكن أن نستنتج إن المصرف الصناعي العراقي كان قد لعب دوراً كبيراً في إنهاض التنمية الصناعية العراقية عن طريق المساهمة في المشاريع الصناعية التي كانت قد شجعت المستثمرين على استثمار أموالهم في تلك المشاريع لما توحى اليهم مساهمتهم فيها من ثقة كبيرة في مستقبلها، وبهذه المساهمة يستطيع ان يوجه حركة التصنيع توجيهاً معيناً وبهذه المساهمة يمكنه ان يؤثر في إدارة المشروع الصناعي ليرسيها على قواعد تتفق والمصلحة العامة، ولتحقيق هذه الأغراض يتحتم على المصرف الصناعي ان يأخذ بنظر الاعتبار بعض الشروط الأساسية في تنفيذ سياسة المساهمة في المشاريع الصناعية ومن هذه الشروط .

أولاً : ان يختار المصرف الصناعي من المشاريع الصناعية تلك التي يتأكد من سلامة اوضاعها الاقتصادية في المستقبل، ويتطلب ذلك منه ان يشترك في دراسة المشروع مع المؤسسين دراسة وافية للتأكد من مستقبل وضعيته الاقتصادية، ذلك لان المساهمة الاعتبائية قد تترتب عليها نتائج سلبية على الحركة الصناعية، ولان الفشل الذي يصيب المشروع الصناعي الذي يساهم به المصرف الصناعي يزعزع ثقة الصناعيين بالاستثمار الصناعي إذا كانت حركة التصنيع في مراحلها الأولى .

ثانياً : ان يختار المصرف الصناعي من المشاريع الصناعية تلك التي تكون لها أهمية كبيرة في حركة التصنيع ويتحقق ذلك عن طريق : .

أ - ان يكون المشروع جديداً بالنسبة إلى الوضع الصناعي السائد في البلاد .

ب- ان تكون للمشروع أهمية اقتصادية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من حيث البضاعة التي سينتجها من وجهة نظر المستهلكين من جهة ومن وجهة مدى مساهمة المشروع في تكوين الدخل القومي من جهة أخرى .

ج - وإذا ثبت المشروع على قواعد صحيحة فالمصرف الصناعي يبحث عن مشاريع أخرى تحث على حركة التصنيع في البلاد .

وأخيراً يمكن القول أن المصرف الصناعي كان قد ساهم مساهمة فعالة واكيدة في رفد القطاع الخاص بالقروض والمنح والتي ساعدت وبشكل كبير في رفع الناتج القومي الإجمالي وبالتالي زيادة مطردة في الدخل القومي .

قائمة المصادر

أولاً : ملفات وزارة الصناعة .

(1)المصرف الصناعي ، قانون تأسيس مصرف صناعي رقم (12) لسنة 1940 وعقد تأسيسه ونظامه الداخلي ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1948 .

(2)المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الاول للمصرف الصناعي للسنتين الماليتين 1946 - 1947 / 1947 - 1948 ، مطبعة التضامن ، بغداد ، 1948 .

(3)المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الرابع للسنتين الماليتين 1950 - 1951 / 1951 - 1952 ، مطبعة الرابطة المحدودة ، بغداد ، 1952 .

(4)المصرف الصناعي ، التقرير السنوي العاشر ، للسنوات 1959/1060/1961، بغداد ، مطبعة الحكومة ، 1962 .

(5)الجمهورية العراقية ، المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الحادي عشر ، للسنوات 1960/1961/1962 .



- (6) الجمهورية العراقية ، المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الثاني عشر ، للسنوات 1961/1962/1963.
- (7) الجمهورية العراقية ، وزارة الصناعة ، قسم الارشاد والعلاقات العامة ، تقرير عن نشاط ومصروفات الجمهورية العراقية ، وزارة الصناعة المصرف الصناعي للقطاع الخاص والعام، بغداد ، مطبعة التمدن ، 1969.
- (8) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، المصرف الصناعي العراقي، تقرير المصرف الصناعي ، احصائيات متعددة ، مطبعة الحكومة، بغداد ، 1979 .
- (9) المؤسسة العامة للصناعات الإنشائية ، تقرير عن التقييم الإقتصادي لصناعة الإسمنت في العراق، مطبعة المنتبي، بغداد ، 1983 .
- (10) الجمهورية العراقية ، وزارة الصناعة ، مديرية التنظيم والمساعدات العامة، قسم الدراسات والاحصاء، بغداد، مطبعة الحكومة ، 1983.
- ثانياً : ملفات وزارة المالية :
- (1) المملكة العراقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي الثاني للسنة المالية ( 1948 – 1949 ) ، مطبعة المعارف ، بغداد، 1950 .
- ثالثاً : ملفات وزارة العدل .
- (2) وزارة العدلية ، مجموعة الأنظمة والقوانين القسم الأول القوانين والمراسيم والقرارات ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957.
- (3) وزارة العدل ، مجموعة الأنظمة والقوانين لسنة 1961 ، القسم الأول القوانين ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1962 .
- رابعاً : ملفات وزارة التخطيط.
- (1) وزارة التخطيط ، الاحصاء السنوي ، المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الثاني عشر ، للسنوات 1961/1962/1963 .
- خامساً : الكتب.
1. بهنام يونان بطرس ، بعض ملاحظات في عرض وتحليل تمويل الاستثمارات وبالاخص التمويل الصناعي وامكانية تطويره في العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1977 .
  2. جواد هاشم جواد ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970 -ج2- تطور القطاعات السلعية ، مطبعة العاني، بغداد ، 1972 .
  3. حسن محمد ربيع ، المصارف ، المطبعة الحديثة ، القاهرة، 1948.
  4. حسين عمر ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، 1989.
  5. خليل الشماع ، ادارة المصارف ، مطبعة الزهراء، بغداد ، 1975 .
  6. خليل حسن محمد الشماع ، دراسة هيكل النظام المصرفي في العراق مع دراسات مقارنة للانظمة المصرفية في مجموعة من الدول الاشتراكية والعربية ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1978 ، ص 167.
  7. سعيد عبود السامرائي ، النظام المالي 1914-1958 ، فصل من موسوعة كتاب حضارة العراق ، ج 12 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1985.
  8. سعيد عبود السامرائي ، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، مطبعة دار البصري، بغداد، 1969.

9. سعيد عبود السامرائي ، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق ، مطبعة القضاء ، النجف الاشرف ، 1973.
10. سعيد عبود السامرائي ، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق .
11. صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق - أساليبه - تطبيقاته - وأجهزته للحقبة 1921 - 1980 ، ج 1 ، مطبعة بيت الحكمة، بغداد ، 2002 .
12. غسان محمد سعيد العبطان ، النظام الاقتصادي المبحث الأول ، فصل من كتاب حضارة العراق ، ج 12 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1985 .
13. فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، مطبعة المكتبة العصرية ، بغداد ، 2006 .
14. كاتلين لانكي، تصنيع العراق ، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني ، دار التضامن ، بغداد، 1963.
15. محمد عبد الوهاب العزاوي ، نحو جهاز مصرفي اشتراكي في العراق، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1978.
16. محمد عزيز ، النقود والبنوك ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1968.
17. نوري خليل البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.1966.
18. يحيى غني النجار، دراسة في التخطيط العراقي مع إشارة خاصة لتجربة العراق ، الموسوعة الصغيرة رقم (30) ، دار الحرية للطباعة، بغداد 1978 .
- سادساً : الرسائل والاطاريح.
1. احمد عجيل جاسم الدوري ، تقويم دور القطاع الصناعي المختلط في الاقتصاد العراقي 1960-1985 ، رسالة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 1989 ، ص112.
2. سلمان محسن سلمان، تقييم مصادر تمويل وعمليات المصرف الصناعي في العراق للمدة 1980-1990 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1993.
3. طليعة كوركيس توما ، دور السياسة النقدية والائتمانية في التنمية الاقتصادية في العراق للفترة 1968 - 1980 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 1984 .
4. عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الأعمار في العراق 1950 - 1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 1983.
5. غصون مزهر المحمداوي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة 1958 - 1968 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، 2005.

6. فاطمة حسين التركي ، دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في العراق للفترة 1947/1948/1977 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1979.

7. قحطان رحيم وهيب ، دراسة امكانية مساهمة المصرف الزراعي التعاوني في تأسيس شركات القطاع الزراعي المختلط في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الزراعة ،جامعة بغداد 1981.

سابعاً : الصحف .

جريدة النور ، العدد 45، في 26/كانون الثاني /1969 .

ثامناً : الدوريات .

محمد جواد العبوسي ، الشروط الأساسية للتنمية الصناعية ، مجلة الاقتصادي ، العدد الأول ، السنة الثالثة ، نيسان 1962 .

كاظم حبيب، ملاحظات حول القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في العراق، مجلة دراسات عربية، العدد 9، السنة الخامسة، 1969.